

بيان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي

يود البنك المركزي العراقي أن يبدي ما يلي بشأن ما حصل من وقائع على حسابات مصرف الرافدين وزبائنه:-

١. لقد ارتكبت إحدى موظفات المصرف المذكور عدد من التجاوزات على حسابات المصرف بالتواطؤ مع بعض زبائنه مستغلةً فرصة انجازها أكثر من خطوه في العمل، وأدى ذلك إلى تحويل مبالغ كبيرة من حسابات المصرف إلى حسابات زبائن (متواطئين) لدى عدد من المصارف.

٢. قام البنك المركزي فور علمه بالحادث بتشكيل خلية أزمة مع إدارة مصرف الرافدين بعد يوم واحد من اكتشاف المصرف لهذا الحادث، ووجهت المصارف التي تم تحويل الأموال إلى زبائنها بإعادتها فوراً إلى مصرف الرافدين (المبالغ التي سحبها الزبائن فعلاً أو تلك التي لم تسحب في حينه) وقد أعيدت كل المبالغ باستثناء بعض المبالغ لدى مصرفين يجري التعامل معهما حالياً وفق السياقات القانونية وإجراءات السلطة النقدية.

٣. يؤشر هذا البنك إيجابياً التزام بعض المصارف بالتوجيهات الصادرة من قبله لبذل العناية اللازمة وعدم صرف مبالغ الصكوك التي تحققت لبعض الزبائن المتلاعبين والمتواطئين معه فيما لاحظنا عدم التزام البعض الآخر من المصارف بهذه التوجيهات ... والبنك المركزي يعمل حالياً على تقييم هذه الممارسات لاتخاذ ما يلزم بشأنها قانوناً.

٤. أقترح البنك المركزي تشكيل لجنة تحقيق من هيئة النزاهة ودائرة المفتش العام لوزارة المالية (التي تعود لها ملكية المصرف) ودائرة الجريمة الاقتصادية في وزارة الداخلية إضافةً إلى البنك المركزي العراقي للتحقيق في الموضوع وكشف ملابساته والمتورطين فيها وضمان عدم تكراره ، كما شكل البنك المركزي لجنة من موظفيه وممثلي عدد من المصارف لمراجعة الموضوع وتأكيد الالتزام بالتعليمات النافذة وتوحيد سياقات العمل .

بلغ مجموع الكلي للصكوك موضوع التلاعب أكثر من (٥٠٠) خمسمئة مليار دينار عراقي لم يسحب منها إلا (١١) احد عشر مليار دينار عراقي يجري العمل على أعادتها إلى مصرف الرافدين باستخدام الطرق القانونية ...

ويأمل البنك المركزي أن يكون هذا الإيضاح كافياً في المرحلة الحالية وسنعلم الرأي العام عند اكتمال التحقيق وبقية الإجراءات.

البنك المركزي العراقي

بغداد

٢٠١٤ / ١٢ / ٤